

لو كان عشرة دينار تعتبر قيمته اتفاقا ويبدلك القلب لانه لو انكسر فهو على التقابل
 كما سيجي لها ان لو اعتبر الوزن بطلحق المرز في الجودة فيصير به المرز ولو اعتبر
 القيمة نصير العشرة مستوفاة بها سنة وهي ريوافض قيمته من خلاف جنسه فيجعل مكانه
 كالمقبوض على سبوم الشري والمقبوض وله ان ضمان الرهن ضمان استيفاء والاستيفاء يكون
 بالقرن والجودة غير معتبرة في الايوال الربوي ولهدا الواخذ الدين ريوافض مكان الجياد
 يصير مستوفيا لحقه **ولو ضمانت القيمة الوزن** كما اذا رهن بريق فضة قيمته عشرة
 دراهم ووزنه كذلك **فانكسر القلب عند المرز فانقصت قيمته حتى يجد الراهن**
بين فكه بالدين وجعله به بالخر عطف على فكه يعني ان شاء انك الرهن ناقصا
 بكل الدين وان شاء جعله مضمونا بالدين انما اردنا من الدين كله لان فكه ينقص الدين
 لذهاب الجودة غير جائز اتفاقا اذ الجودة على الاغرافلية لها **وتمناه قيمته ذهبا**
 وجعله رهنا مكانه **ويملك المرز المكسور بالقبض** انقول لو قال وجعله به
 وكان اول الدين ينقص شيين ولو جعل او بعث الواو لا يوجب في نقله من الواو الى
 او فائدة وكان المناسب لما قبله ان يقول وخيرا بين فكه ونصير قيمته لان القيمة
 ثابتة عندها ايضا اذ جبر الراهن على الفكاك كذل الدين ومنعه عنه غير جائز اتفاقا
 لنضره بقوات حقه ل الجوده او حذف من الدين الخيرة لظهوره ونقول جعله به
 وضمناه فتمناه اعلم ان قوله ذهبا فبد اتفاقا لان تصير قيمته من جنسه جائز اتفاقا
 له انه لو كان هالكا حقيقته لصار مضمونا بالدين ولم ينقص قيمته اتفاقا فكذا اذا انكسر
 انكسر لانه هالك حكما ولها ان الرهن لما جعل بالدين اذ اهلك وجب عليه قيمته
 فتعق للمقاصة بين الدينين وهضمان الرهن فلهذا فكيف يجعل بالدين ينقص
 ان ينقص قيمته **او ان القيمة** اي قيمة القلب الذي كان رهنا بعشرين ووزنه
عشرة دراهم الجوده وصياغته وانقص اي الغلبة القيمة بالكسر سريسا
وجعله اي على المرز ضمانا بدينه ذهبا ولو كان رهنا مكانه عند الحصة مثلا ١٥١
 كان مثلا ذهب مستقرى بعشرين دراهم ينقص المرز قيمة جميع القلب متفلا
 حتى ينقل فيكون رهنا مكانه ويملك المكسور بالقبض ان اذا ادى الراهن الدين
 ياخذ هذا الذهب مكان القلب الا ان يرض الراهن بقبول المكسور مع النقصان

ويصير ابو يوسف **قيمة خمسة اسداس** وهي ثمانية دراهم وثلاث دراهم **ذهبا وجعله**
 اي المضمون **مع سلسل الثقل** وهو دراهم وثلاثا درهم **رهنا** وطريق معرفته ان يقد
 كل درهم ستة اجزاء فاسداس عشرة دراهم يكون عشرة اسداس ثمنته منها تكون
 درهمين اربع اسداس وهو ثلثا درهم فبقي نقصت من العشرة درهم وثلاث دراهم
 يسع ثمانية دراهم وثلاث درهمين وخمسة اسداس الغلب ان قلت اذا كان سلس
 القلب رهنا وخمسة اسداس ملكا المرز بالقبض بلزم رهن المشاع وهو غير
 جائز قلنا يقرب ذلك السلس حتى لا يسبق الرهن مشاعا لان الشيوع الطاري في ظاهر
 الرواية كالشيوع المقارن وعن ابو يوسف ان الشيوع الطاري لا يمنع الرهن
 عنده ولا يخلع الا في ارض **وقال محمد ان بقية الكسور قيمته سدا** وهو درهمان
او اقل من السلس لغير الراهن على الفكاك لجميع الدين لان الجودة او الصياغة
 تابعة للاصل والامانة والرهن تابعة له فنصرف النقصان او الجوده هي امانته
 لان الاستيفاء يقع بالمضمون لا بالامانة فتعين النسخ ان يكون مصرفا لهلاك
 كالمخرج المضاربة فيجبر الراهن على الفكاك لانه لم يمتنع من الاصل شي **او اقل**
 النقصان على السدس ان ينقص الكسور درهمين **اقدم به او جعله بالدين**
 يعني الراهن بخير ان شاء انك الرهن بنقصانه بكل الدين ولا يلتفت الاستيفاء
 جزوس الدين وان شاء جعله بالدين كله اعتبار الحال الكسر حال الهلاك
 ولا يجبر على الفكاك لان الاصل انتقص ولو اجبر على الفكاك لنضره وهو حقيقته
 ان المضمون هو الوزن بقدر الدين وتبطل جودة ذلك العوز المضمون اذ لا
 قيمة للجوده على انفرادها في اضرار الاصل مضمونا استيثاق ان يكون امانة
 فتكون القيمة مضمونة تبعا للوزن ولا يبرسف ان الجودة والصياغة متفوتة
 في ذاتها ولهذا تعتبر في تصرف المريض والوصي حتى لو باع المريض اربو فضة
 وزنه مائة وقيمتها مائة ثمانية تعتبر من الثلث كما لو تبرع بعقل المائة فيحصل كمال
 عن وثباتها كزيادة وزن قصار كانه رهن اثني عشر دراهم بعشرة دراهم فيكون
 خمسة اسداس القلب وزنا مضمونة فقط لا بما بقيتها يتبلغ قدر الدين والباقي
 من الوزن والجوده يكون امانة فينقسم نقصان القيمة وهو درهمان على العشرة

النقص

د